الأمم المتحدة S/2016/843

مجلس الأمن

Distr.: General
7 October 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال

أولاً – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣٣ من قرار مجلس الأمن ٢٢٤٦ (٢٠١٥) الذي طلب فيه المجلس مني أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار وعن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال.

٢ – ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريري السابق المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (S/2015/776) حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويستند كل من التقييم والملاحظات الواردة في هذا التقرير إلى معلومات مقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وفقا للفقرة ٣٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٤٦ (٢٠١٥). وقدم معلوماتٍ كل من إيطاليا، وتركيا، وسري لانكا، والسويد، وعمان، ولاتفيا، ومدغشقر، فضلا عن الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وجرت أيضا استشارة منظومة الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمنظمة الدولية للهجرة، وفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

ثانيا – التطورات الرئيسية والاتجاهات السائدة في ما يتعلق بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

٣ – انقضت أكثر من ثلاث سنوات على قيام قراصنة صوماليين بعملية نجحوا من خلالها في اختطاف سفينة تجارية كبيرة واحتجازها من أجل طلب الفدية. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٦، لم يحتجز القراصنة الصوماليون أي بحارة من السفن التجارية الكبيرة كرهائن. وتعكس هذه التطورات اتجاها عاما يتمثل في انخفاض أعمال القرصنة قبالة سواحل

16-16886 (A) 111016 111016

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصومال؛ وإن ظلت بعض التحديات الكبيرة قائمة. وقد تحولت أنشطة القرصنة بصورة متزايدة إلى عمليات اختطاف للسفن الشراعية (الداو) وسفن الصيد الأجنبية من أجل طلب الفدية. وأفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن عدد بحارة السفن الصغيرة المحتجزين حاليا يبلغ ٣٩ فردا، منهم ٢٦ رهينة من السفينة Naham 3 (عمانية)، و ١٠ رهائن متبقين من السفينة Siraj (إيران (جمهورية - الإسلامية))، وثلاث رهائن من السفينة Abdi Khan (اليمن). ويعتقَد أن عصابات القراصنة تحتجز رهائن آخرين طلباً للفدية، من بينهم خمسة كينيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد العدد الإجمالي للحوادث التي تسبب فيها قراصنة ينفذون أعمالهم انطلاقا من الصومال، وفقا لما أبلِغت به المنظمة البحرية الدولية، زيادة طفيفة من ١٢ حادثا في عام ٢٠١٤ إلى ١٥ حادثا، ولكنه ظل منخفضا انخفاضا شديدا للغاية مقارنة بالعدد المرتفع الذي سُجل في عام ٢٠١١ وبلغ ذروة وصلت إلى ٢٣٧ هجمة للقراصنة.

٤ - وأسهم التقدم المحرز في بناء دولة اتحادية في الصومال، مقرونا بالجهود البحرية الدولية الجماعية وسياسات مكافحة القرصنة التي اعتمدتها ولايات إقليمية مثل بونتلاند، في خفض عدد الملاذات البرية الآمنة للقراصنة على طول الساحل الصومالي. وأشارت دراسة استقصائية اضطلعت بها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة محيطات بلا قرصنة إلى أن المناطق التي كانت تعتبر ملاذات آمنة للقراصنة قد تقلصت من مساحات كبيرة من الخط الساحلي للصومال الذي يبلغ طوله ٣ ٣٣٣ كيلومترا إلى شريط طوله نحو ١٥٠ كيلومترا يمتد ما بين هراردير وغرعد. وقامت معظم السفن الدولية بردع هجمات القراصنة من خلال الإلمام بالأوضاع البحرية وعمليات التصدي الحازمة وفقا لتوجيهات المنظمة البحرية الدولية وأفضل الممارسات الإدارية للحماية من القرصنة المنطلقة من الصومال الصادرة عن هذه المنظمة. ومن الواضح أن كلا من الوجود المتزامن للسفن الحربية البحرية، وتنفيذ أفضل الممارسات الإدارية المذكورة، ووجود حراس مسلحين على متن السفن، وتوافر طرائق المحاكمة والاحتجاز المدعومة من خلال الصندوق الاستئماني لمكافحة القرصنة تؤدي دورا ناجحا في ردع الهجمات على السفن التجارية الكبيرة. وقد تم قمع أنشطة القراصنة ضد هذه السفن بصورة فعالة.

٥ - وعلى الرغم مما يكتسيه هذا التقدم من أهمية، فهو لا يزال هشا وقابلا للانحسار. فهناك تقارير موثوق بها تشير إلى أن القراصنة الصوماليين لديهم النية والقدرة على استئناف الهجمات ضد السفن التجارية الكبيرة، إذا ما سنحت لهم الفرصة، وكذلك تهديد السفن الصغيرة التي تظل معرضة بوجه خاص للخطر. كما وردت تقارير عن تنظيم وتجهيز

مجموعات قراصنة في منطقة مدج وفي القرن الأفريقي شرقي بوساسو في بونتلاند. ويمكن أن تؤدي الحالة السياسية غير المستقرة في المنطقة الوسطى من الصومال، إلى جانب الولاية المحدودة للقوة البحرية الدولية الموجودة قبالة الساحل، إلى حدوث فراغ أمني قد يفضي إلى تجدد أعمال القرصنة.

٦ - ولا تزال العلاقة المعقدة بين القرصنة وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم تشكل أحد بواعث القلق. ويعزى ارتفاع عدد البحارة الذين احتجزهم القراصنة في عام ٢٠١٥ إلى حد كبير إلى عمليات اختطاف سفن الصيد الصغيرة. ويرى العديد من المجتمعات المحلية أن مدفوعات الفدية من أجل تحرير الرهائن هي تعويض عما يعتبرونه خسائر في إيرادات صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومن هذا المنطلق، جاء التصور القائل بأن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم يشكل، من حيث الفكرة والواقع، أحد الدوافع المحركة للقرصنة.

٧ - ومكنت الاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية لعام ٢٠١٣ القادة الصوماليين من البدء في معالجة مسائل الإدارة البحرية والتشجيع على إنشاء هيئة اتحادية صومالية لمصائد الأسماك تتيح الترخيص للصيد وتنظيمه على النحو الواجب، وكذلك تقاسم الحكومة الاتحادية والولايات الإقليمية للإيرادات بالتساوي. وتدعم هذا العملَ عدة جهات، منها منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج مصائد الأسماك الآمنة التابع لمنظمة محيطات بلا قرصنة. بيد أن الصومال لا يزال يفتقر إلى القدرة على القيام بدوريات في مياهه والاضطلاع بالتدابير الأساسية لحماية مصائد الأسماك. ولا تزال هذه المجالات تتطلب دعما كبيرا من المجتمع الدولي.

٨ - ولم يطرأ تغيير على العوامل المحركة التي تسببت في ظهور القرصنة منذ عام ٢٠٠٥. وقد حددت الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليون انعدام الفرص الاقتصادية باعتباره العامل المحرك الرئيسي للتشغيل في أعمال القرصنة. وتجدر ملاحظة أن الشبكات الإجرامية التي تقف وراء القرصنة لم تُهزم بعد، حيث لا يزال أقطاب من قبيل محمد عثمان محمد مطلقي السراح، وفقا لبحث أجرته مؤخرا منظمة محيطات بلا قرصنة. وهناك اتفاق واسع النطاق على أنه ما لم يحدث تغيير في هذه العوامل والشبكات التي تقوم عليها القرصنة، فإنها يمكن أن تعود إلى الظهور من جديد.

ثالثا – جهود الإفراج عن الرهائن وتقديم الدعم لهم

٩ – خلال عام ٢٠١٦، لم يفرج القراصنة الصوماليون حتى الآن إلا عن رهينة واحدة. وكانوا قد اختطفوا الشخص المعني برا واحتجزوه في منطقة مدج مع زميلة له من كينيا. وأفرج عنه في شباط/فبراير ٢٠١٦ بعد عملية قامت بها عناصر قوات الأمن الصومالية، وأعادته إلى بيته في كينيا منظمةُ الشراكة من أجل دعم الرهائن بمساعدة السفارة الكينية في الصومال، ومنظمة محيطات بلا قرصنة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومن دواعي الأسف أن الرهينة الكينية لا تزال قيد الأسر.

١٠ – ولا يزال في الأسر أيضا ٢٦ فردا من أفراد طاقم سفينة الصيد العمانية *Naham 3*، التي اختطفت في عام ٢٠١٢. ويجري حوار متواصل مع القراصنة الذين يحتجزون هذا الطاقم سعيا لضمان الإفراج عنهم. وتبين أدلة في شكل أشرطة فيديو وصور تم الحصول عليها في الآونة الأخيرة أن أفراد الطاقم لا يزالون على قيد الحياة، لكنهم في حالة متدهورة. واستعانت منظمة الشراكة من أجل دعم الرهائن بوسطاء من أجل تقديم الغذاء والدواء إليهم وتأمل، من خلال الحوار النشط الذي يشارك فيه المجتمع المحلي، ضمان الإفراج عنهم. ولا يزال الأفراد العشرة الإيرانيون المتبقون من طاقم السفينة *Siraj* أيضا في قبضة القراصنة، في حين أن ٣ أفراد يمنيين من طاقم السفينة *Abdi Khan* هم في عداد المفقودين منذ عام ٢٠١١. ويواصل الشركاء الدوليون دعم الجهود الرامية إلى بلوغ هدف ”لا سفينة ولا بحارة في قبضة القراصنة الصوماليين“ الذي أقره فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤.

رابعا – تطور جهود مكافحة القرصنة في الصومال

ألف – الأطر القانونية والسياساتية

١١ – قامت حكومة الصومال الاتحادية بوضع نهج شامل لبناء القدرات البحرية بمساعدة ائتلاف من المانحين والمنفذين، في إطار الاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية، التي تشرف عليها لجنة لتنسيق الأمن البحري برئاسة نائب رئيس الوزراء الصومالي. وأيد فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، في جلسته العامة المعقودة في فيكتوريا خلال الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اللجنة باعتبارها الآلية الوحيدة لتنفيذ الاستراتيجية.

١٢ - وتتألف الاستراتيجية من ستة عناصر تناصرها منظمات دولية مختلفة في إطار التعاون مع الشركاء الصوماليين وغيرهم من الشركاء الدوليين. وتتولى المنظمة البحرية الدولية قيادة ثلاثة من هذه العناصر، وهي: الإدارة البحرية، والسلامة البحرية في عرض البحر، والاستجابة والإنقاذ في المجال البحري. أما العناصر الثلاثة المتبقية فهي: إنفاذ القانون البحري، ويتولى قيادته المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية في منطقة القرن الأفريقي؛ وعنصر الأمن البحري الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وعنصر الاقتصاد البحري الذي تقوده منظمة الأغذية والزراعة. وتجري لجنة تنسيق الأمن البحري استعراضات منتظمة للإصلاحات السياساتية والقانونية في مجال إنفاذ القانون ومجالات أخرى للسلامة البحرية، بالاشتراك مع فريق الاتصال. وتظل لجنة تنسيق الأمن البحري الآليةَ الوحيدة التي تمارس قدرا من التعاون النشط بين ''صوماليلاند'' والإدارات الاتحادية والإقليمية للصومال.

١٣ - وتقوم حكومة الصومال الاتحادية بمراجعة قانونها البحري، وقد أعدت مبادئ توجيهية لإنشاء إدارة للتنظيم البحري تابعة لوزارة الموانئ والنقل البحري. ويجري الاضطلاع بهذا العمل بمساعدة المنظمة البحرية الدولية. وستساعد الإدارة المقترح إنشاؤها الحكومة الاتحادية في الاضطلاع بمسؤولياتها البحرية كدولة عَلَم ودولة ميناء ودولة ساحلية. وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بتيسير التصديق على القانون البحري الصومالي لعام ١٩٥٩ الذي تمت مراجعته بما يتيح إنشاء الإدارة المذكورة.

١٤ - وتقوم حكومة الصومال الاتحادية أيضا بوضع إطار سياساتي لحرس السواحل، بمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية في منطقة القرن الأفريقي. وأنشأت بعثة الأمم المتحدة فريقا عاملا فرعيا تابعا للفريق العامل المعني بحرس السواحل البحرية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويهدف هذا الفريق العامل الفرعي إلى وضع خطة ''تدريب وتجهيز''، يشار إليها باسم خطة ''القبطان'' (Naqude) من أجل حرس السواحل الصومالي. غير أن خطة ''القبطان'' معلقة إلى حين اتخاذ الحكومة الاتحادية لقرار سياسي بشأن ما إذا كانت السلطة على حرس السواحل ستنقل من وزارة الدفاع إلى وزارة الأمن الداخلي.

باء - بناء القدرات

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة الصومال الاتحادية والإدارات الإقليمية بناء قدراتها الأمنية البحرية، بمساعدة من الشركاء الدوليين إلى جانب الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال. وأنشئ في

بربرا ”صوماليلاند“ أول مركز ضمن مجموعة مراكز العمليات البحرية المقررة، بقيادة حرس السواحل في صوماليلاند، بمساعدة من منظمة محيطات بلا قرصنة، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتهدف هذه المراكز إلى تعزيز إلمام المؤسسات البحرية الصومالية بالحالة السائدة، وتحسين الاتصالات في المناطق الساحلية، وبين مؤسسات الأمن البحري المحلية والقوات البحرية الدولية، مع زيادة المعارف أيضاً بمسائل الجريمة البحرية المحلية.

١٦ - وواصلت سلطات إنفاذ القانون البحري في ”صوماليلاند“ وبونتلاند وجنوب ووسط الصومال تطوير قطاعي الأمن البحري والعدالة لديها، بمساعدة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي. ووفر البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة موجِّهين قطريين في مجال إنفاذ القانون البحري ومجالي الهندسة والاتصالات، يقدمون التدريب والتوجيه أثناء العمل لوحدات الشرطة البحرية وحرس السواحل الصومالية. وقدم البرنامج الدعم أيضاً لعمليات السجون في هرغيسة، ”صوماليلاند“؛ وغاروي، بونتلاند؛ وسجن مقديشو المركزي، وذلك بتوفير الطعام وخدمات الرعاية الصحية وغير ذلك من احتياجات المشتريات، في حين قُدم التدريب لأفراد حرس السجون في مجالي الأمن وإدارة المعلومات. ويقوم الموجهون في السجون روتينياً، بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، باستعراض الأوضاع الأمنية بغية الحد من خطر الفرار أو سوء المعاملة، ولا سيما فيما يتعلق بالسجناء المنقولين في إطار برنامج نقل السجناء المدانين في جرائم القرصنة وغيرهم من المجرمين الشديدي الخطورة. ويجري التماس التمويل لمواصلة البرنامج إلى ما بعد عام ٢٠١٦.

١٧ - وفي مقديشو، واصلت الوحدة البحرية التابعة لقوة الشرطة الصومالية الاستفادة من برنامج توجيهي وضعه المكتب يركز على بناء المهارات البحرية والشرطية. وتقوم الوحدة حاليا بتسيير دوريات منتظمة لمرفأ مقديشو والسواحل المجاورة. وتدعم الوحدة أيضا القوات البحرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تسيير دوريات في المياه قبالة مطار مقديشو الدولي. غير أن انعدام الأمن أدى إلى قصْر البرنامج على مرفأ مقديشو. وبريًّا، واصل المكتب تنفيذ برنامجه المتعدد السنوات في مجالات التدريب والشراء والتشييد في مجمَّع مقديشو للسجون والمحاكم، الذي سيكون مرفق السجون الأكثر تقدماً تكنولوجياً والأكثر أمناً في المنطقة الجنوبية الوسطى. وسيوفر المجمع بيئة آمنة لإجراء المحاكمات للسجناء

الشديدي الخطورة كالقراصنة والإرهابيين والمقاتلين السابقين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت أعمال التشييد في المجمع لإنشاء مبنى للزنازين بمواصفات أمنية عالية، ومجمع للمحاكم، وأماكن إقامة للقضاة. واستمر تدريب ضباط السجون الصوماليين بهدف تحسين الأمن ورفع كفاءتهم المهنية.

١٨ - وفي بونتلاند، بدأت في عام ٢٠١٥ أعمال تشييد المقر الجديد لشرطة ميناء بوساسو، وقاربت على الانتهاء. وسيُستخدم هذا المقر أيضاً كمركز للتدريب والعمليات لشرطة الموانئ. وفي الوقت نفسه، قامت شرطة ميناء بوساسو بتحديث معداتها وهياكلها الأساسية للاتصالات بمساعدة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، واعترضت بانتظام سفن تهريب الأشخاص. وخلال فترة أسبوعين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعترضت ١٢ سفينة تحمل ما مجموعه ٩٨٠ شخصا. ولا يزال نقص القدرات اللازمة لصيانة السفن في ميناء بوساسو يشكل أحد التحديات القائمة. وفي مدج، تم تجديد مخفر الشرطة في جنوب غالكعيو بإضافة مستودع آمن جديد للأسلحة، بتمويل من الصندوق الاستئماني لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال بعد أن لحقت بالمخفر أضرارٌ من جراء الفيضانات.

١٩ - وقام حرس السواحل في ''صوماليلاند'' بتحديث عملياتهم البحرية بتقديم التدريب لعاملي اللاسلكي ومن خلال أشكال أخرى من الدعم من البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. ويرجع إلى جهود التدريب والتوجيه الفضل في المساهمة في عمليات حرس السواحل لاعتراض سفن الصيد غير المشروع ومهربي البشر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ حرس سواحل ''صوماليلاند'' أيضاً عملية إنقاذ ناجحة في منطقة سناغ، قبالة الساحل الشرقي لبلدة ميط، تم فيها إنقاذ ٧٢ مهاجرا كانوا على متن قارب متجه إلى اليمن انجرف بعيدا عن الساحل لأكثر من أسبوع.

٢٠ - وعلى الرغم من هذه الجهود، يظل تطوير قدرات حرس السواحل في جميع أنحاء الصومال في مرحلة مبكرة، وتشمل التحديات في هذا الصدد تقلب الحالة الأمنية وعدم كفاية المعدات والموارد لإدارة تكاليف التشغيل. واستمر بذل جهود التدريب والتوعية.

٢١ - وخلال الفترة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠١٦، رشحت حكومة الصومال الاتحادية اثنين من موظفيها للمشاركة في برنامج زمالة استراتيجية خاصة تقدمه شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمكتب الشؤون القانونية. ويتوقع أن يعين الزميلان لدى عودتهما إلى الصومال في منصبين حكوميين يركزان على الشؤون البحرية وشؤون المحيطات. وقد موَّل هاتين الزمالتين الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل

الصومال، من خلال المشروع رقم ٦١. وعرضت الشعبة تقديم إحاطات إلى البرلمان الاتحادي الصومالي بشأن الإطارين القانونيين البحري والمتعلق بالقرصنة، وسيتقرر موعدها بعد العملية الانتخابية المقبلة لعام ٢٠١٦.

٢٢ - وفي إطار مشروع وكالة إنفاذ القانون في الطرق البحرية الحيوية التابع للاتحاد الأوروبي، حصل ٢١ من الأفراد الصوماليين العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون على تدريب قدمه الإنتربول في دورتين عقدتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وآب/أغسطس ٢٠١٦ في مكتب الإنتربول الإقليمي في نيروبي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، حصل أربعة من موظفي المكتب المركزي الوطني في مقديشو التابع للإنتربول على التدريب في مجال أدوات الإنتربول وخدماته. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، حصل ١٧ من ضباط الشرطة الاتحادية الصومالية من شعبة التحقيقات الجنائية في مقديشو على التدريب في أساليب التحقيق. ويعتزم تدريب مجموعة أخرى تتألف من ٢٠ ضابطا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

جيم - التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة

٢٣ - تشمل الأسباب الجذرية للقرصنة هشاشة الاقتصاد، والافتقار إلى سبل بديلة لكسب العيش، وانعدام الأمن، وضعف هياكل الحوكمة. ولا تزال الجهود تبذل للتصدي لهذه التحديات في إطار الاتفاق الصومالي لبناء السلام وبناء الدولة. وترد آخر التطورات في التقارير التي قدمتُها إلى مجلس الأمن عن الصومال المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/27) و ٩ أيار/مايو ٢٠١٦ (S/2016/430) و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (S/2016/763).

٢٤ - وشارك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في الجهود الرامية إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في البر بتقديم فرص التمويل البالغ الصغر، وتنمية الأعمال التجارية، وإتاحة سبل بديلة لكسب العيش في جميع أنحاء الصومال. ولا غنى عن هذه الأنشطة في مكافحة القرصنة، وتحسن سبل كسب العيش في البر في الأجل الطويل. وتستطيع منظمات غير هادفة للربح مثل ''أديسو'' و ''الصيد العادل'' و ''شوراكو'' الوصول بصورة فريدة إلى المجتمعات المحلية المتضررة وما برحت تضطلع بدور مهم في تحقيق التقدم الاقتصادي في المناطق الساحلية.

٢٥ - وفي إطار الجهود الرامية إلى معالجة الصلة المعقدة بين القرصنة وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، تقوم وزارة مصائد الأسماك والموارد البحرية بتحديد هذه الأنشطة في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال من خلال جمع المعلومات من

مصادر متنوعة، بما في ذلك بيانات النظام الآلي لتحديد الهوية، وبمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). وفي نهاية عام ٢٠١٥، بدأ الاتحاد الأوروبي يتيح لوزارة مصائد الأسماك والموارد البحرية في الصومال معلومات جمعتها سفن القوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي عن مشاهدات لسفن صيد ”حددت هوياتها بوضوح“ في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال. وفي عام ٢٠١٦، أصبح الصومال العضو الثامن في فرقة العمل المنشأة في إطار مبادرة مكافحة الصيد غير المشروع في أفريقيا (Fish-i-Africa)، وهي مجموعة من البلدان الواقعة في غرب المحيط الهندي تتبادل المعلومات من أجل مكافحة وإنهاء أنشطة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة. وقد اتخذت السلطات الصومالية خطوات لوقف أنشطة عدد من السفن التي حددت هوياتها؛ إلا أن ضعف الإطار القانوني وعدم كفاية القدرات على إنفاذ القانون كثيرا ما يحولان دون فعالية الإجراءات. والصومال طرف في اتفاق الفاو بشأن التدابير التي تتخذها دولة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، الذي يمثل أول معاهدة دولية لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم من خلال تدابير تتخذها دولة الميناء. وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وطلبت حكومة الصومال الاتحادية إلى الفاو مساعدتها في تنفيذه.

٢٦ - وتقوم السلطات الاتحادية الصومالية وسلطات مصائد الأسماك الإقليمية بتنفيذ عدة مشاريع تهدف إلى تعزيز التصدي لصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ به وغير المنظم وتحسين الأنظمة الحكومية في إطار استراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري للصومال. وشملت المشاريع التي تدعمها الفاو تسجيل البيانات الحيوية للصيادين وبيانات القوارب، وإنشاء هيئة اتحادية لمصائد الأسماك تموَّل من مصادر مستدامة، وتركيب نظام آلي لتحديد الهوية يتألف من جهاز مرسل مجيب منخفض التكاليف في قوارب الصيد الساحلي في بونتلاند. وأعلن الاتحاد الأوروبي أيضاً مشروعا متعدد السنوات من خلال برنامجه لتعزيز الأمن البحري الإقليمي، المقرر أن يبدأ تنفيذه في أواخر عام ٢٠١٦. إلا أن فعالية هذه البرامج تعتمد جزئيا على توصل حكومة الصومال الاتحادية والدول الإقليمية إلى اتفاق نهائي بشأن إدارة مصائد الأسماك وتقاسم إيرادات التراخيص، وهو ما لم يحدث بعد.

خامسا – التعاون الدولي

ألف – فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

٢٧ – عقد فريق الاتصال دورته العامة التاسعة عشرة وكان موضوعها ”من المنطقة لصالح المنطقة: إنشاء تراث دائم“. وترأس الدورة العامة جويل مورغن، وزير الخارجية والنقل في سيشيل. وكان من بين المشاركين الرفيعي المستوى الآخرين نائب رئيس وزراء الصومال محمد عمر عرته، والنائب العام في الصومال أحمد علي طاهر. وأعرب المشاركون عن امتنانهم لحكومة سيشيل لاستعدادها لمواصلة عملها كرئيس لفريق الاتصال في عام ٢٠١٧.

٢٨ – وخلال هذه الدورة، وبالإضافة إلى تلقي آخر المستجدات والعروض، نظر المشاركون في مستقبل فريق الاتصال. وركزت المناقشة على ثلاثة مسارات ممكنة في المستقبل: توسيع الولاية الجغرافية للفريق؛ وتبسيط مهام الفريق وتحويلها إلى منظمة إقليمية مثل منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية؛ وحل الفريق. واتفق المشاركون على أن الإطار العام لفريق الاتصال ينبغي أن يتوافق مع التهديدات الحالية وأنه ينبغي بالتالي أن يتحول توازن التصدي للقرصنة تدريجيا إلى الصومال ودول ومنظمات المحيط الهندي. إلا أنه تم التشديد على أن الدعم الدولي المقدم لعمليات مكافحة القرصنة كان بالغ الأهمية لنجاح فريق الاتصال، وينبغي أن يستمر في إطار الهياكل المستقبلية. واتفق المشاركون أيضاً على أن الهيكل المستقبلي لفريق الاتصال ينبغي أن يحافظ على الحد الأدنى من قدرات الردع اللازمة للحيلولة دون عودة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وسيتعين أيضاً أن يواصل الفريق أداء مهمة الرصد التي يمكن من خلالها تقييم خطر القرصنة وتحفيز العمل إذا زادت مستويات القرصنة في الصومال.

٢٩ – وناقش المشاركون ما إذا كان ينبغي لفريق الاتصال أن يعالج مسائل من قبيل صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وغيره من الجرائم البحرية، أو أن يحافظ على تركيزه على ردع القرصنة. وفي حين كانت هناك دعوات إلى توسيع ولاية فريق الاتصال أو تركيزه الجغرافي، فقد قرر الفريق الاحتفاظ بمجال تركيزه على القرصنة، لكنه أدخل تعديلات على هياكله الفرعية، على النحو المبين في البيان الصادر عن الفريق. وقرر الفريق إرجاء القرار بشأن مستقبل الدورة العامة حتى عام ٢٠١٧. وأكد فريق الاتصال من جديد أن حل مسألة القرصنة يكمن في البر وأنه من الأمور الحيوية دعم الصومال في إعداد تشريعاته البحرية والمتعلقة بمكافحة القرصنة وما يتصل بها من تشريعات دون تأخير.

٣٠ - وأوصى الفريق العامل المعني ببناء القدرات بإعادة تشكيل الفريق ليتسنى له اتباع نهج مبسط ومستدام لبناء القدرات، على نحو يعكس رغبة الصوماليين في تولي قدر أكبر من مقاليد الأمور، وبما يعكس التوجه الاستراتيجي لفريق الاتصال صوب تعزيز القيادة الإقليمية لمنطقة المحيط الهندي وخليج عدن. وقرر المنتدى القانوني برئاسة البرتغال وموريشيوس الاستمرار بشكله الحالي ومواصلة تعاونه مع أصحاب المصلحة في فريق الاتصال بمن فيهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الإقليمية القائمة على تنفيذ البرنامج الرامي إلى تعزيز الأمن البحري الإقليمي. وأوصى الفريق العامل المعني بعمليات مكافحة القرصنة البحرية والتخفيف من تأثيرها، الذي ترأسه الإمارات العربية المتحدة وسيشيل واليابان، بتفعيل إطار الإلمام بالحالة البحرية، على النحو المتفق عليه في تقرير عام ٢٠١٥. وأوصى الفريق العامل المعني بتعطيل شبكات القراصنة في البر، الذي ترأسه إيطاليا، بإجراء تحقيقات نشطة مع قادة القراصنة وممولهم ومحاكمتهم وإصدار أحكام قضائية بحقهم، وكذلك بتمكين بلدان المنطقة من تعزيز قدراتها على رصد ومراقبة الكيانات المالية، المرخص لها وغير الرسمية على حد سواء، العاملة في مناطق ولايتها.

٣١ - وذكر فريق الاتصال في البيان الذي أصدره عقب دورته العامة التاسعة عشرة أنه قرر تنفيذ استراتيجية انتقالية يتم خلالها نقل غالبية مهام التنسيق التي تقوم بها أفرقته العاملة إلى الصومال ودول المحيط الهندي والمنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهندي، مع الحفاظ على الآليات الحالية لدعم البرامج الإقليمية من قبيل البرنامج الإقليمي للأمن البحري والمشاريع ذات الصلة التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأكد البيان من جديد أن حل مسألة القرصنة يكمن في البر وأنه من الأمور الحيوية دعم الصومال في تنمية قدراته في مجال الخفارة البحرية وإعداد تشريعات في مجال الجريمة البحرية دون تأخير. واتفق أعضاء فريق الاتصال على تبادل البيانات والتعاون مع السلطات الصومالية من أجل تيسير القبض على زعماء عصابات القراصنة وممولهم ومحاكمتهم ومواصلة رصد خطر القرصنة. وسيعقد اجتماع عام في عام ٢٠١٧ لاستعراض التقدم المحرز في الاستراتيجية الانتقالية.

باء - الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال

٣٢ - في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، بلغ الرصيد الإجمالي للصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال ٨٩٨ ٤٠٧ دولارات. ومنذ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تلقى الصندوق الاستئماني مبلغا إجماليه ١٣,٤ مليون دولار من ١٨ جهة مانحة.

٣٣ - وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، عقد مجلس الصندوق الاستئماني اجتماعه الثامن عشر في فيكتوريا، برئاسة إدارة الشؤون السياسية. واعتمد المجلس مشاريع تصل قيمتها إلى ٨٨٣ ٩١٤ دولارا، منها خمسة مشاريع قدمتها منظمة الأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتصل تكلفة مشروع منظمة الأغذية والزراعة إلى ٥٧٨ ٤٠٠ دولاراً ويوفر المشروع نظامَ معلومات آلياً لتحديد قوارب الصيد وأنشطتها في بوساسو، بونتلاند. وتركز المشاريع الأربعة المقدمة من مكتب المخدرات والجريمة على ما يلي: إصلاح السجون، ولا سيما تدريب وإرشاد القراصنة المحتجزين في سيشيل (٥٦٠ ١٧٦ دولاراً)؛ و ٨٠٠ ٤٢ دولار لدعم إنفاذ القانون والأمن البحري في شمال كينيا؛ ودعم إنفاذ القانون البحري والأمن في شمال كينيا (٨٠٠ ٤٢ دولار)؛ والأنشطة الإرشادية والمهنية للقراصنة المحتجزين في سجني شيمو لا تيوا وكاميتي في كينيا (٥٢٠ ١٤٥ دولارا)؛ ودعم أنشطة فرقة العمل التابعة لفريق الاتصال (٤٢٥ ١٤٩ دولاراً). وفي الفترة الانتقالية التي سبقت اجتماع ٢ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الصندوق الاستئماني أيضا مبادرة المنظمة البحرية الدولية والإنتربول لاستخلاص المعلومات من الرهائن، واستعراضا استراتيجيا للصندوق الاستئماني؛ ودعما لمواجهة جرائم المصائد السمكية في الصومال لمدة ١٨ شهرا. ودعا رئيس فريق الاتصال المعني بالقرصنة الدول المشاركة في الاجتماع إلى إبداء رغبتها في الانضمام إلى عضوية الصندوق الاستئماني. وأعضاء المجلس للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ هم كالتالي: ألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وجيبوتي، وسيشيل، والصومال، وكينيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا (بالتشارك مع النرويج)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وبالإضافة إلى ذلك، انتخبت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بصفة مراقب.

٣٤ - ويواصل الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال تقديم المساعدة المالية من أجل تعزيز القدرة القضائية لدول المنطقة في مجال مكافحة القرصنة. وتدعم المشاريع الممولة من الصندوق طائفة من الأنشطة، منها تعزيز القدرة الإقليمية على محاكمة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة، وتيسير وضع معايير دنيا لمعاملة السجناء، وتوفير الدعم لبناء القدرات في إدارات الشرطة في الصومال وكينيا وموريشيوس وسيشيل وجمهورية تترانيا المتحدة. وتُيسّر مشاريع الصندوق الاستئماني إعادة القراصنة المدانين إلى الصومال بأمان لقضاء مدة عقوبتهم، وتتيح إعادة تأهيل المجرمين

الأحداث لضمان اكتسابهم للمهارات اللازمة لإعادة الاندماج في المجتمع. وتستهدف مشاريع الصندوق أيضاً التدفقات المالية غير المشروعة النابعة من أنشطة القرصنة؛ وتزويد المحتجزين والشباب المُهددين في الصومال بمهارات كسب العيش؛ وقد يسرت بالفعل إعادة ٤٠ من رعايا الصومال الذين اشتبهت ملديف في ارتكابهم أعمال قرصنة، ومن ثمَّ ألقت القبض عليهم.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت الإنجازات الملحوظة للصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال تسجيل ٤٦٨ ٤ صيادا و ٤٧٠ ١ سفينة صيد من ثماني مقاطعات ساحلية في بونتلاند؛ و ٢٤٤ ١ صيادا و ١٥٦ سفينة في منطقتي مدج وجوبالاند؛ و ٢٤٤ ١ صيادا في ''صوماليلاند''. ومن شأن عمليات التسجيل تلك أن تتيح للسلطات أن تميّز بين الصيادين الشرعيين والقراصنة. كما أسهمت مشاريع الصندوق الاستئماني في زيادة عدد الدوريات في المياه الصومالية، مما مكّن السلطات في ''صوماليلاند'' من اعتراض ما لا يقل عن ٥١ حملة صيد غير مشروع وشحنة واحدة على الأقل من الأسلحة غير المشروعة، ومكّن شرطة ميناء بوساسو في بونتلاند أيضا من اعتراض شحنات وقود غير مشروعة قادمة من اليمن. وفي مقديشو، مكّن أحد مشاريع الصندوق الاستئماني وحدات الشرطة البحرية من إعادة تسيير دوريات تجوب المياه الصومالية بعد انقطاع دام ٢٠ سنة. غير أن التقدم سار بوتيرة أبطأ في جنوب وسط الصومال، حيث ترتب على التحديات السياسية وانعدام الأمن تأخير في تنفيذ مشروع كان يهدف إلى تعزيز قدرة السلطة القضائية على إجراء محاكمات القرصنة، وكذلك إعادة بناء مجمع محاكم بنادير الذي هاجمته حركة الشباب في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ولا تزال هناك أيضا تحديات في مجال الملاحقة القضائية على جرائم القرصنة، الذي يخصص له الصندوق الاستئماني قرابة ١٩ في المائة من أمواله. ولئن كانت السنوات القليلة الماضية قد شهدت تقدما في اعتقال المشتبه فيهم ونقلهم ومقاضاتهم واحتجازهم وإدانتهم بعد المحاكمة، فلا يزال زعماء عصابات القراصنة طلقاء ولا تزال الشبكات الإجرامية تمارس نشاطها. وتُبرز هذه التحديات أهمية استمرار المجتمع الدولي في دعم عمل الصندوق الاستئماني في هذه المجالات الحيوية.

جيم - التعاون في مجال الملاحقة القضائية المتصلة بالقرصنة

٣٦ - وقد أنشئ البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٠٩ لتلبية متطلبات حقوق الإنسان من حيث صلتها باعتقال الدول الأعضاء لقراصنة مشتبه بهم في عرض البحر. وكفلت مشاركة مكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة أن يتم اعتقال واحتجاز ومحاكمة القراصنة المشتبه بهم في الولايات الإقليمية، ومن ثم نقلهم لاحقا إلى الصومال، في ظل التقيد التام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالتالي، فإن حقوق الإنسان تكمن في صميم عمل البرنامج.

٣٧ - وواصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب تيسير عمليات إعادة الصوماليين المدانين بارتكاب أعمال قرصنة أو الذين تمت تبرئتهم في هذا الخصوص، إلى الوطن أو نقلهم، كجزء من جهوده الرامية إلى التخفيف من أعباء المقاضاة الواقعة على كاهل دول الاحتجاز، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز روابط أوثق مع أسر القراصنة وبلدانهم الأصلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تول البرنامج إعادة تسعة صوماليين من سيشيل، ثمانية منهم بعد أن برئت ساحتهم، وواحد بعد انقضاء فترة الحكم الصادر بحقه. وأيد المكتب عملية إعادة الصوماليين الأربعة عشر إلى بلدهم من كينيا إلى الصومال. ولم ييسر المكتب أي عمليات تتعلق بنقل السجناء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع تقدم سير محاكمات القرصنة، من المتوقع حدوث المزيد من عمليات الإعادة والنقل خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦ وخلال عام ٢٠١٧.

٣٨ - وقدم برنامج مكافحة الجريمة البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لجهود الملاحقة القضائية من خلال توفير خدمات الترجمة الشفوية وتقديم الدعم إلى المدعين العامين، وسفر الشهود، وتسهيلات تقديم شهادات الشهود من بعد عن طريق الفيديو. ودعم المكتب أيضا تقديم التدريب المهني للمحتجزين وتوفير البرامج المتعلقة بمنع التطرف العنيف. ويجري التماس التمويل لمواصلة البرنامج بعد عام ٢٠١٦.

٣٩ - وحتى الآن، قامت القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي المتمركزة قبالة سواحل الصومال باحتجاز ١٥٤ من القراصنة المشتبه بهم، وأدين منهم ١٤٣. ونُقل ما مجموعه ٤٨ رجلا إلى سيشيل لمحاكمتهم، منهم ١١ برأتهم محكمة الاستئناف. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصدرت المحكمة العليا في سيشيل قرارا بإدانة المتهمين في قضية السفينتين Shane Hind/Nave Atropos. وأدين جميع الصوماليين الخمسة بارتكاب جريمتي قرصنة يعود تاريخهما إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وحُكم عليهم بالسجن لمدة ١٢ سنة عن كل جريمة، مع تنفيذ الحكمين في نفس الوقت.

٤٠ - واختتمت آخر قضية من قضايا القرصنة المذكورة أعلاه في سيشيل في تموز/يوليه ٢٠١٦، حيث أُدين خمسة من المتهمين الصوماليين وحكم على كل واحد منهم بالسجن ١٢ عاما. وكشفت هذه القضية عن الصعوبة التي تواجهها الدول في تأمين حضور الشهود الأجانب للشهادة في محاكمات القرصنة. وبذل الادعاء العام مساعي لم تكلل

بالنجاح، منها تقديم طلب للمساعدة القانونية المتبادلة، لإحضار الطاقم الذي كان محتجزا كرهينة للإدلاء بالشهادة، ولكن شهادات أخرى ساعدت المحكمةَ قدمتها قوة الدفاع الذاتي البحرية اليابانية، والقوات البحرية الفرنسية، وأفراد أمن مسلحون متعاقد عليهم مع شركات خاصة كانوا على متن السفن، وشهود خبراء. وتنتظر قضيتان قرارات الاستئناف، التي يُتوقّع أن تصدرها محكمة الاستئناف في وقت لاحق من عام ٢٠١٦.

٤١ - وبعد قبول طعن الادعاء العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ألغت محكمة موريشيوس العليا قرارات التبرئة التي كانت قد صدرت لصالح ١٢ صوماليا في قضية السفينة Jasmine. وأعادت المحكمة العليا القضية إلى المحكمة المتوسطة في موريشيوس للاستماع إلى المزيد من الأدلة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، قضت المحكمة المتوسطة بإدانة الصوماليين الإثني عشر بتهمة القرصنة وأعلنت أن أحكام السجن ستصدر في ١١ آب/أغسطس. وفي ١١ آب/أغسطس، حكم عليهم بالسجن لمدة خمس سنوات. غير أنه بالنظر إلى مدة الاحتجاز التي كانوا قد قضوها على ذمة التحقيق وأثناء الاستئناف وإلى أن صدر قرار بإعفائهم من باقي المدة لحسن سلوكهم، أُفرج عنهم من السجن في اليوم نفسه. ويؤيد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إعادتهم إلى الصومال أحرارا متمتعين بجميع الحقوق. وكانت هذه أول محاكمة للقرصنة في موريشيوس والوحيدة حتى الآن وآخر قضية قرصنة إقليمية تتولاها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي.

٤٢ - وقد أنهت القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي الآن جميع المحاكمات الحالية المتعلقة بالقرصنة. وتراوح متوسط أحكام السجن بين ١٤ و ١٦ عاما، وساعدت القوة البحرية في عمليات الملاحقة القضائية في ستة بلدان، وحققت معدل إدانة بمتوسط تجاوز نسبة ٩٢ في المائة.

٤٣ - وكانت القضية الوحيدة التي لا تزال منظورة في أوروبا هي القضية التي ينظر فيها في فرنسا، وتتعلق بالهجوم الذي تعرض له اليخت الفرنسي *Tribal Kat* في عام ٢٠١١، والذي أسفر عن مقتل مواطن فرنسي واحد. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أدانت محكمة النقض سبعة صوماليين بتهمة القرصنة وحكمت عليهم بالسجن لمدد تتراوح من ٦ إلى ١٥ سنة، ونال أطول عقوبتين الصوماليان اللذان اعتُبر أنهما كانا مسؤولين عن التجنيد.

دال - الأنشطة البحرية قبالة سواحل الصومال

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت البعثات البحرية الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي والناتو والقوات البحرية المشتركة في ضمان الأمن في البحر بحماية السفن التجارية وردع أنشطة القراصنة في خليج عدن والمحيط الهندي، على النحو المأذون به في القرار

٢٢٤٦ (٢٠١٥). وبالإضافة إلى ذلك، استمرت فرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والصين، والهند، في دعم الأمن في البحر عن طريق حماية السفن التجارية وردع أنشطة القرصنة قبالة ساحل القرن الأفريقي. ويرد في مرفق هذا التقرير قائمة بالمساهمات الإضافية التي قدمتها دول أعضاء أخرى في مكافحة القرصنة.

٤٥ - واستمرت القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في ردع القرصنة من خلال عملية أتالانتا، التي يشارك فيها عادةً ما يصل إلى خمس سفن حربية وثلاث طائرات لتنفيذ الدوريات فوق المناطق البحرية وما يزيد على ١ ٠٠٠ فرد، وتغطي منطقة تمتد من البحر الأحمر إلى بحر العرب وتمتد في المحيط الهندي حتى قناة موزامبيق. ومنذ بدء العملية في عام ٢٠٠٨، نجحت هذه القوة البحرية في حماية سفن برنامج الأغذية العالمي التي تقوم بإيصال أغذية ومعونات تتجاوز ١,٣ مليون طن إلى الموانئ الصومالية، وكذلك السفن التي تعمل على دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مما أدى إلى عدم تعرض أي سفينة تعمل لصالح أي من المنظمتين للقرصنة. وعززت القوة البحرية وضعها ووجودها بغرض الردع عن طريق العمل قرب الشاطئ وتعاونها مع المجتمعات المحلية الساحلية. ويناقش الاتحاد الأوروبي مقترحات لتمديد ولاية العملية لمدة سنتين، بغية تحسين دعم النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل حلف شمال الأطلسي، من خلال عملية درع المحيط التابعة له، النشر الدوري للأصول البحرية والطائرات المنفِّذة للدوريات فوق المناطق البحرية، فضلا عن تنسيق أنشطته على المستوى التكتيكي مع سائر الأطراف المعنية، بما فيها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي والقوات البحرية المشتركة. واستمر مركز الشحن التابع للناتو بالمملكة المتحدة في دعم الشحن التجاري في المناطق العالية الخطورة في المحيط الهندي عن طريق تقديم معلومات بحرية في توقيتات مناسبة. وواصل حلف شمال الأطلسي رئاسة اجتماعات التنسيق الخاصة بالآلية المشتركة للتوعية وتفادي التضارب، بالتناوب مع القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي. وفي قمة الناتو التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٦ في وارسو، اتفق رؤساء الدول والحكومات على أن عملية درع المحيط حققت أهدافها الاستراتيجية العسكرية، وقرروا إنهاءها في نهاية عام ٢٠١٦، وأكدوا في الوقت نفسه على أن الناتو سيظل مشاركا في مكافحة القرصنة البحرية من خلال استمراره في الإحاطة بالأحوال البحرية واحتفاظه بصلات وثيقة مع باقي الأطراف الدولية الفاعلة في مكافحة القرصنة.

٤٧ - وعرضت القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي والناتو والقوات البحرية المشتركة نتائج آخر تقييم اضطلعت به لخطر القرصنة في اجتماع فريق الاتصال المعقود في سيشيل في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وأشاروا إلى أن الأثر الاقتصادي والديمغرافي المشترك لهذا الخطر يتمثل في أن بعض الشباب من الرجال في الصومال ما فتئوا مستعدين للمشاركة في أعمال القرصنة إذا سمحت له الظروف بذلك وبمجرد أن تسمح، وأن هناك منظمة قرصنة واحدة على الأقل لا تزال لديها النية لارتكاب أعمال إجرامية بحرية. وأكد تقييم المخاطر أيضا أن القراصنة الصوماليين كانوا يميلون عبر تاريخهم إلى مهاجمة الأهداف المواتية في وقتها، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بأماكن الهجمات التي يُحتمل أن ينفذوها في المستقبل. بيد أن التقييم يشير إلى أنه في حالة الإبقاء على آليات الاستجابة الجماعية، فإنه من المرجح أن يستمر النجاح في ردع القرصنة قبالة سواحل الصومال.

٤٨ - وحدد تقييم المخاطر أوجه القصور التي تعوق الجهود الدولية الحالية الرامية إلى إثناء الراغبين في ممارسة القرصنة عن نيتهم والقضاء على قدراتهم على الأرض، بالنظر إلى أن القرصنة تعد ممارسة بسيطة نسبيا لا يتطلب الشروع فيها إلا معدات أساسية كالزورق والأسلحة الصغيرة. لذلك، فإن الجهود الدولية المشتركة بين قطاعات النقل البحري العسكري والتجاري سيكون لها أعظم الأثر إذا استطاعت أن تحرم المجرمين من فرصة الانخراط في القرصنة. ومن شأن استمرار وجود القوات المتعددة الجنسيات لمكافحة القرصنة، بالاقتران مع التطبيق المستمر لأفضل الممارسات الإدارية في قطاع النقل البحري، وكذلك سيادة القانون، أن يكون له دوره الحاسم في حرمان الراغبين في ممارسة القرصنة من الفرص.

هاء - بناء القدرات الدولية

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت جهود بناء القدرات الدولية على إصلاح وتعزيز تدابير إنفاذ القانون، ووضع أطر السياسات، وتقاسم المعلومات الإقليمية. وعَقَد منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية سلسلة من الاجتماعات التقنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حدد فيها الثغرات في القدرات القانونية والعملية لدول المنطقة فيما يتعلق بمكافحة الجرائم البحرية من قبيل الاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وموارد الغابات، والاتجار بالبشر. وأظهرت الاجتماعات التقنية غياب العمل الثنائي والمتعدد الأطراف المنسق في مكافحة هذه الجرائم، وحثت على زيادة بناء قدرات هيئات إنفاذ القانون البحري المكلفة بعمليات التصدي في الخطوط الأمامية. وعُقد الاجتماع الافتتاحي للفريق المعني بالجرائم المتعلقة بمصائد الأسماك التابع لمنتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بالشراكة مع برنامج مصائد الأسماك الآمنة ولجنة مصائد

أسماك التونة في المحيط الهندي لتحديد أولويات المجالات التي تتطلب اهتماما عاجلا، بما في ذلك جمع المعلومات الاستخباراتية، وتقاسم المعلومات، وتعزيز الاتفاقيات الإقليمية والدولية. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أنشئت شبكة المدعين العامين في إطار منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية للمساعدة في تعزيز قدرة دول المحيط الهندي على التعاون في التحقيق في أعمال القرصنة والجرائم البحرية الأخرى ومقاضاة مرتكبيها.

٥٠ - وقدم فريق التعليم المتنقل التابع لمركز الامتياز المتعدد الجنسيات للأمن البحري، في إطار مبادرته لبناء القدرات في مجال مكافحة القرصنة، برنامجا تدريبيا بشأن السلامة في البحر للمشاركين من أربع دول إقليمية خلال مناورات كتلاس إكسبرس (Cutlass Express) التي أجريت في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٦. واستفاد من هذه المناورات التدريبية ٥٦ مسؤولا، منهم ٢٤ من جيبوتي، و ١٠ من رواندا، و ١١ من السودان، و ١١ من كينيا.

٥١ - وسعيا إلى توفير قدر أكبر من الوضوح للإطار التشريعي فيما يتعلق بأفراد الأمن المسلحين المتعاقد عليهم مع شركات خاصة، يعمل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشكل وثيق مع صناعتي النقل البحري والأمن من أجل وضع دليل إجرائي لتنظيم شؤون الحراس المسلحين في البحر، من المقرر أن ينشر في وقت لاحق من هذا العام.

٥٢ - وتواصل المنظمة البحرية الدولية مساعدة الدول الموقعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن (مدونة جيبوتي) على تنفيذ أنشطة بناء القدرات بالتعاون مع مركز التدريب على عمليات الحظر البحري التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكيانات أخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، افتُتح مركز جيبوتي الإقليمي للتدريب في جيبوتي رسميا. وتعكف المنظمة البحرية الدولية أيضا على العمل مع الدول الموقعة لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك لتوسيع نطاق مدونة جيبوتي بحيث تتناول مسائل أشمل في مجال الأمن البحري، من قبيل مكافحة الصيد غير القانوني ومنع الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر.

٥٣ - وعلى مدى فترة ست سنوات، من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦، تقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بتنفيذ مشروع وكالة إنفاذ القانون في الطرق البحرية الحيوية الذي وضعه الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز قدرات المستفيدين المستهدفين في مجالي البحث الجنائي والتحقيق، مع التركيز على التحقيقات المالية بالإضافة إلى محاكمة مرتكبي

أعمال القرصنة وسائر تهديدات الجريمة المنظمة في البحر. وتستفيد من المشروع تسعة بلدان في غرب المحيط الهندي، وهي جزر القمر، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجيبوتي، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس، واليمن.

٥٤ - وعقب النداءات التي أطلقها المجتمع الدولي لاستهداف هياكل التمويل وغسل الأموال والدعم التي تعتمد عليها شبكات القرصنة في بقائها، تقوم الإنتربول بوضع مشروع يهدف إلى تطوير وتعزيز قدرة الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والصومال في مجال التحقيقات المالية. وينصب تركيز المشروع على توفير مستويات مختلفة من التدريب وبناء القدرات لجميع وكالات إنفاذ القانون المختصة التي تكافح أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستندة إلى الجرائم البحرية، وسينفذ على مدى ثلاث سنوات.

٥٥ - وتعكف الإنتربول على تنفيذ مبادرة لاستخلاص المعلومات من الرهائن تهدف إلى إجراء مقابلات مع البحارة الذين قام قراصنة صوماليون باختطافهم واحتجازهم رهائن. وستساعد المعلومات التي تستخلص من الرهائن المفرج عنهم على بناء فهم أقوى لشبكات القرصنة، بما في ذلك تحديد الانتماءات العشائرية للقراصنة وتقييم أهمية الأدلة الأخرى التي يحددها الرهائن المفرج عنهم.

واو - القضايا المستجدة في حافة المحيط الهندي

٥٦ - يواصل منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية، الذي أطلق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ترسيخ مكانته باعتباره شبكة إقليمية لدول المحيط الهندي تهدف إلى التصدي للجريمة البحرية. وهو يتلقى الدعم من برنامج مكافحة الجريمة البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٨٢ (٢٠١٤) و ٢٢٤٤ (٢٠١٥). وقد شارك ممثلون للمنتدى في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن السلامة والأمن البحريين في شباط/فبراير ٢٠١٥ وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

سادساً - المسائل القانونية والقضائية الدولية، بما فيها الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحدث تطورات رئيسية بشأن المسائل القانونية والقضائية. وقد أرجئت الدورة الخامسة للفريق العامل الحكومي الدولي للأمم المتحدة المعني

بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، التي كان من المقرر أن تعقد في أيار/مايو ٢٠١٦، إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بناء على طلب الدول الأعضاء. ولم تحدث تطورات جديدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥ عندما استكملت لجنة السلامة البحرية بالمنظمة البحرية الدولية توجيهاتها المتعلقة بأفراد الأمن المسلحين المتعاقد عليهم مع شركات خاصة على متن السفن لتأخذ في اعتبارها أحكام المبادئ التوجيهية لشركات الأمن البحري الخاصة الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وتواصل المنظمة البحرية الدولية عملها الرامي إلى مساعدة الدول الموقعة على مدونة جيبوتي على تعزيز نظمها القانونية.

سابعا – الملاحظات

٥٨ – أرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزه الصومال والمجتمع الدولي في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وأشير بوجه خاص إلى الإنجازات البارزة التي تحققت في ردع الهجمات على السفن التجارية الكبيرة. وتشهد هذه الإنجازات على المستويات غير المسبوقة للتعاون الدولي في التصدي لهذا التهديد المشترك للسلام والأمن الدوليين. وأثني على فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، والقوات البحرية الدولية، إضافة إلى السلطات الاتحادية والإقليمية لاستمرارها في بذل الجهود في هذا المسعى.

٥٩ – وأرحب بالإنجازات البارزة التي حققتها حكومة الصومال الاتحادية، وكذلك دول المنطقة، في جهودها الجديرة بالثناء الرامية إلى إنشاء آليات حوكمة للتصدي للقرصنة. وألاحظ مع التقدير الجهود الجارية لتنقيح القانون البحري وإنشاء جهاز للإدارة البحرية في إطار وزارة الموانئ والنقل البحري. وأشير أيضا إلى تنفيذ استراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري للصومال، وإنشاء خفر السواحل، والتزام الحكومة الاتحادية بإنشاء نظام شفاف لتراخيص مصائد الأسماك وإطار قانوني وإطار لتقاسم الموارد مع الاعتراف بالوضع الخاص لـ ”صوماليلاند“. وتسليما بأن هذه المبادرات وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى منع تجدد القرصنة لا تزال هشة وحديثة النشأة، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة حكومة الصومال الاتحادية حسب الحاجة.

٦٠ – بيد أنه لا يزال القلق يساورني إزاء استمرار الهجمات على السفن الصغيرة، وإزاء قدرة الشبكات الإجرامية التي تقف وراء القرصنة على التكيف. ويمكن أن يفضي عدم لجم قدرة هذه الشبكات إلى تجدد الهجمات على السفن التجارية الكبيرة. وتشير تقييمات التهديد الحالية إلى أن فرص تجدد أعمال القرصنة تزداد إذا ما تفرق الوجود البحري الدولي وتراخت الروادع الأخرى مثل الأمن الخاص على السفن وأفضل الممارسات الإدارية. ويمكن

أيضا لهجرة اللاجئين عن طريق البحر من اليمن أن تزود الأشخاص الذين يفكرون في ارتكاب أعمال القرصنة بأهداف جذابة. وأحث بالتالي على مواصلة الوجود البحري الدولي في المنطقة، وكذلك على استمرار اليقظة فيما يتعلق بالأمن الخاص والتقيد بأفضل الممارسات الإدارية.

٦١ - ومن المهم بصفة خاصة أن توجَّه الجهود الدولية الجماعية إلى معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة قبالة سواحل الصومال، لا سيما الفقر في المناطق الساحلية. وفي هذا السياق، لا يزال استمرار وجود سفن الصيد الأجنبية على مرمى البصر من الساحل الصومالي يثير غضب وسخط الجمهور في المجتمعات المحلية الساحلية. وقد أكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة محيطات بلا قرصنة كلتاهما في تقاريرهما لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وجود مراكب أجنبية تقترب إلى مسافة ١٠ أميال بحرية من الساحل الصومالي. ومما يؤسف له أن عدم وجود ولاية للقوات البحرية الدولية لرصد أنشطة الصيد في المياه الصومالية، إلى جانب غياب استراتيجية اتصال فعالة بين القوات البحرية، والحكومة الاتحادية، والدول الإقليمية، والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، يسهم في نشوء تصور لدى كثير من المجتمعات المحلية الساحلية بأن القوات البحرية الدولية تحمي صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وتشير دراسة استقصائية حديثة لإحدى المنظمات غير الحكومية إلى أن الكثير من الصوماليين لا يزال يتعاطف مع القرصنة، وأن القرصنة يمكن أن تتلقى مزيدا من الدعم من جديد في حال ظلت الآفاق الاقتصادية مسدودة. وبالتالي، تكتسي ضرورة تحسين فهم ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المياه الصومالية أهمية فورية. وأثني على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج مصائد الأسماك الآمنة للجهود التي يبذلونها لمعالجة هذه المسألة.

٦٢ - ويدور الرد الدولي على القرصنة قبالة سواحل الصومال حول محورين على نفس القدر من الأهمية وهما ردع هجمات القراصنة ومحاكمة القراصنة. بيد أن النجاح في الأجل الطويل لن يتحقق إلا إذا كان هناك جهد دولي مستدام لاستهداف هياكل التمويل وغسيل الأموال والدعم التي تعتمد عليها شبكات القرصنة في بقائها. ومن المهم بالتالي مواصلة دعم العمل الذي تضطلع به على الصعيد الدولي فرقةُ العمل المعنية بإنفاذ القانون التابعة لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ومن المهم أيضا أن تُواءَم أهداف المجتمع الدولي مع الأهداف الاستراتيجية للحكومة الاتحادية المبينة في خطة التنمية الوطنية التي بدأ العمل بها مؤخرا، وكذلك مع أهداف الإدارات الإقليمية. ويوفر أيضا منتدى المحيط

الهندي المعني بالجريمة البحرية لدول المحيط الهندي فرصة تشتد الحاجة إليها لتنسيق تصديها للجرائم البحرية على نطاق أوسع، لا سيما من خلال شبكة المدعين العامين التابعة له التي تتيح الملاحقة القضائية الفعالة للجريمة البحرية عبر الوطنية في جميع أنحاء المحيط الهندي.

٦٣ - وأكرر الدعوة التي وجهتها إلى حكومة الصومال الاتحادية لتطبيق المعايير الدولية بأن تصبح دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعزيز قدراتها على إنفاذ القانون، وتعزيز التعاون مع البلدان الأخرى، بما يشمل الاتفاقات المتعلقة بتسليم المجرمين. ومن المهم تعزيز عمل الكيانات التي تواصل توفير الفرص الاقتصادية التي تساعد على تهيئة أسباب الرزق الشاطئية البديلة للأشخاص الذين يفكرون في ارتكاب أعمال القرصنة.

٦٤ - وألاحظ مع التقدير قرار سيشيل مواصلة دورها القيادي بوصفها رئيسة فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٦٥ - وأكرر دعوتي إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع البحارة وسائر المدنيين الأبرياء المحتجزين رهائن في الصومال كي يتمكنوا من العودة إلى أسرهم. وأثني على عمل الشراكة المعنية بدعم الرهائن في هذا الصدد. وأدعو السلطات الصومالية وجميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة إلى مضاعفة جهودها من أجل ضمان تحقيق هذه النتيجة. وفي السياق نفسه، أجدد دعوتي أيضا إلى الحكومات، والصناعة، والمنظمات الإنسانية للمساعدة في التخفيف من معاناة ضحايا القرصنة وأسرهم، بما في ذلك من خلال المساهمة في صندوق أسر ضحايا القرصنة التابع لفريق الاتصال.

٦٦ - ويكمن الحل النهائي لمشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال في مستقبل يتسم بالاستقرار والأمن في الصومال. وعلى هذا النحو، يجب عدم التصدي لمشكلة القرصنة بمعزل عن غيرها، بل بالأحرى في إطار مجموعة منسقة جيدا من تدابير الدعم الدولي المقدم إلى حكومة الصومال الاتحادية والدول الإقليمية لضمان جملة أمور، من بينها تحقيق انتقال سياسي مستقر في عام ٢٠١٦، وإيجاد قطاع أمن أقوى في الصومال، وتهيئة الفرص الاقتصادية، لا سيما للشباب وسائر المجتمعات الضعيفة، مع التركيز بصورة أساسية على الملكية الوطنية. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى القضاء على تهديد القرصنة قبالة سواحل الصومال.

المرفق

المساهمات الثنائية من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٤٦ (٢٠١٥) التي قدمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على النحو المقدم من البلدان المساهمة

إيطاليا

شاركت إيطاليا في عملية أطلنطا (Operation ATALANTA) للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك نشر قائد قوة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦، وانتداب ثلاث وحدات من الموظفين المدنيين إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي (EUCAP Nestor).

لاتفيا

تشارك لاتفيا في عملية أطلنطا منذ عام ٢٠١١، وهي تنشر حاليا أحد ضباط الأركان في العملية. وتشارك لاتفيا أيضا في تمويل عملية أطلنطا وفقا لآلية اتفق عليها الاتحاد الأوروبي للتعامل مع التكاليف العامة المتعلقة بالعمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي.

مدغشقر

أبقت مدغشقر على القدرات التي وفرتها في مجال المراقبة البحرية وشاركت أيضا في مناورات بحرية دولية نظمتها القوات البحرية للولايات المتحدة الأمريكية في سيشيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقدم برنامج تعزيز الأمن البحري الإقليمي (MASE) الذي يموله الاتحاد الأوروبي دعما لإنشاء مركز إقليمي لدمج المعلومات البحرية في مدغشقر. وتدعو الفقرة ١٠ من إعلان جيبوتي بشأن السلامة والأمن البحريين في منطقة جنوب شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠١٦ المجتمع الدولي إلى دعم وضع آلية إقليمية للمراقبة البحرية من خلال تفعيل المركز الإقليمي لدمج المعلومات البحرية والمركز الإقليمي لتنسيق العمليات في سيشيل.

عمان

أنشأت عمان مؤخرا مركزا للأمن البحري وهي تقوم بتعزيز التعاون مع البلدان المشاركة في مكافحة القرصنة.

سري لانكا

تقوم سري لانكا بتسيير دوريات في المنطقة الاقتصادية الخالصة وعلى طول خطوط الاتصال البحرية جنوب سري لانكا من أجل ردع أعمال القرصنة. وبالإضافة إلى ذلك، أفضت أنشطة المراقبة والمرافقة التي تقوم بها القوات البحرية المتعددة الأطراف الأخرى إلى نقل المنطقة الشديدة الخطورة نحو الغرب إلى خط العرض ٦٥ من خط العرض ٧٨. وتقوم البحرية بإجراء مناورات تدريبية، بما في ذلك عمليات لمكافحة القرصنة مع القوات البحرية المذكورة بانتظام عندما ترسو السفن في مرفأ كولومبو. وتيسّر سري لانكا عمليات أفراد الأمن البحري المسلحين، في شكل أفرقة أمنية على متن السفن التجارية التي ترسو خارج حدود الميناء قبالة مرفئي غالي وكولومبو، وتوفر لأفراد الأمن البحري الحفظ الآمن للأسلحة والذخائر، وغيرها. وتكمل هذه العمليات الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

السويد

واصلت السويد تقديم الدعم في مكافحة أعمال القرصنة في المنطقة من خلال انتداب شخص إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي وإيفاد نحو خمسة ضباط أركان للعمل في مقر عملية أطلنطا في نورثوود، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية، منذ عام ٢٠١١. وواصلت السويد أيضا المساهمة بنحو ١٠ أفراد، بمن فيهم نائب القائد، في بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في الصومال.

تركيا

تولت تركيا قيادة فرقة العمل ١٥١ التابعة للقوات البحرية المشتركة في الفترة بين ٢٧ آب/أغسطس و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وخلال تلك الفترة، عملت السفينة التركية *Gemlink* لتكون بمثابة سفينة القيادة لفرقة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، رافقت السفينة الحربية التركية *Gaziantep* السفينة *Sea Amore* التي كانت تنقل شحنة من المعونات الإنسانية إلى الصومال.

خريطة

DJIBOUTI
GULF OF ADEN
ETHIOPIA
KENYA
INDIAN OCEAN
Djibouti
Saylac
Dikhil
Ásayita
Raas Maskan
Boosaaso
(Bender Cassim)
Bandar Murcaayo
Caluula
Breeda
Gees Gwardafuy
Butyaalo
Qandala
Bargaal
Raas Binna
Raas Surud
Laasqoray
Maydh
Xiis
Karin
Raas Khansiir
Ceerigaabo (Erigavo)
Hurdiyo
Raas Xaafuun
Xaafuun
Iskushuban
Karkaar Mountains
Qardho
Dudo
Bandarbeyla
Garadag
Xudun
Taleex
Laascaanood
Garoowe
Gori Rit
Eyl
Raas Gabbac
Buuhoodle
Degeh Bur
Oodweyne
Kiridh
Burco
(Burao)
Berbera
Bullaxaar
Baki
Boorama
Dire Dawa
Nazrēt
Hārer
Togwajaale
Jijiga
Hargeysa
Werdēr
K'ebrī Dahar
Megalo
Īmī
Godē
Shilabo
Hargele
Berdaale
Xamure
Beyra
Seemade
Gaalkacyo (Galcaio)
Garacad
War Galoh
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Mereer-Gur
Dhuusamarreeb
(Dusa Marreb)
Hobyo
Ceel Huur
Ceel Buur
Xarardheere
Ferfer
Beledweyne
Derri
Buulobarde
Ceeldheere
Dolo Bay
Xuddur
(Oddur)
Luuq
Tayeeglow
Garbahaarrey
Baydhabo
(Baidoa)
El Beru Hagia
Buurhakaba
Diinsoor
Baardheere
Wanlaweyn
Mahadday Weym
Cadale
Jawhar (Giohar)
Balcad
Afgooye
Muqdisho (Mogadishu)
Qoryooley
Marka (Merca)
Haaway
Baraawe
Bu'aale
Afmadow
Jilib
Bilis Qooqaani
Jamaame
Kismaayo (Chisimayu)
Isole Giuba
Buur Gaabo
Raas Kaambooni
Wajir
Garsen
Lamu
GALGUDUUD
MUDUG
NUGAAL
SANAAG
BARI
TOGDHEER
SOOL
AWDAL
WOQOOYI GALBEED
BAKOOL
HIRAAN
GEDO
BAY
SHABELLE DHEXE
SHABELLE HOOSE
BANADIR
JUBA DHEXE
JUBA HOOSE
Wabi Shabeelle
Jubba
Daror
Dahar
Nugaal
Karkaar
Dul
Eyl
SOMALIA
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014
Department of Field Support
Cartographic Section